(تحفيز الشمول المالي الرقمي للتنمية الاقتصادية في العراق لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا)

(Stimulating digital financial inclusion for economic development in Iraq to counter the effects of the Corona pandemic)

ا.م .د علياء حسين خلف الزركوشي*[1]، ا.م .د علي وهيب عبد الله [2]م علي طالب حسين [3]

[1]جامعة ديالى كلية الإدارة والاقتصاد(العراق)، aliaeco@uodiyala.edu.iq

[2]جامعة ديالى كلية الإدارة والاقتصاد(العراق)، aliwaheebeco@uodiyala.edu.iq

[3]جامعة ديالى كلية الإدارة والاقتصاد(العراق) alieconomics@uodiyala.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2022/11/19 تاريخ القبول: 2023/03/26 تاريخ النشر: 2023/03/28

الملخص:

يوفر الشمول المالي إمكانية النفاذ للخدمات المالية والحصول عليها، كما يتضمن على العديد من الآثار الإيجابية التي تنتج عن تطبيقه وتوسيع نطاقه ، ولهُ دورا هاما في أوقات الأزمات، ويهدف البحث الى تمكين الأفراد والشركات من الحصول على المنتجات والخدمات المالية المُجدية بتكلفةٍ تنافسية تلبيةً لاحتياجاتهم، بما في ذلك المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، على أن تُتاح هذه الخدمات والمنتجات بمنهجية مسؤولة ومُستدامة، كما تُمكن المدفوعات الإلكترونية وغيرها من الخدمات المالية التي يمكن أن تقدم إلكترونياً أو عبر الهاتف أي الاستمرار في تقديم الخدمات المالية المختلفة للمواطنين، وتم اعتماد المنهج الاستقرائي والأسلوب التحليلي الوصفي المعتمد على البيانات ، وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها: ، ان القطاع المالي في العراق يعتبر صغير نسبياً ويسيطر عليه المصارف المملوكة للدولة إذ شكلت ما نسبتهُ 90% من كافة الأصول والودائع ، وان التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص هي أقل من 7% من الناتج المحلي الاجَمالَي ،كما يحتل العراق مركز متأخر وفق بيانات البنك الدولي في الشمول المالي إذ يصنف ضمن المعدلات المنخفضة.

الكلمات الدالة: الشمول المالي الرقمي، التنمية الاقتصادية، جائحة كورونا

Abstract :

Financial inclusion provides the possibility of accessing and obtaining financial services, and it also includes many positive effects that result from its application and expansion, and it has an important role in times of crisis. The research aims to enable individuals and companies to obtain meaningful financial products and services at a competitive cost to meet their needs, including This includes transactions, payments, savings, credit and insurance, provided that these services and products are made available in a responsible and sustainable manner. Electronic payments and other financial services that can be provided electronically or over the phone enable that is to continue providing various financial services to citizens. The inductive approach and the descriptive analytical method were adopted. Based on the data, the research has reached a set of results, the most important of which are: The financial sector in Iraq is relatively small and is dominated by state-owned banks, as they accounted for 90% of all assets and deposits, and the loans granted to the private sector are less than 7% of the output. gross domestic product, and Iraq occupies a late position, according to World Bank data, in financial inclusion, as it is classified among the averages low.

Keywords : digital financial inclusion, economic development, corona pandemic

* **المؤلف المرسل.**

مقدمة:

تكمن أهمية الشمول المالي الرقمي بما يوفره من إمكانية النفاذ للخدمات المالية والحصول عليها والآثار الإيجابية التي تنتج عن تطبيقه وتوسيع نطاقه، كما أنه يلعب دور في أوقات الأزماتً ، فالشمول المالي من شأنه أن يدفع بتحقيق التنمية في العراق، ويحسن من وضع الفئات المختلفة، وبخاصة في أوقات الأزمات، فمع إتاحة الخدمات المالية للجميع، وتمكن الأفراد والمؤسسات من النفاذ إليها بسهولة واستخدامها، يصبح من الأيسر عليهم اتخاذ قرارات استهلاكية واستثمارية طويلة الأجل، وادارتها بشكل جيد، ومواجهة الظروف والتعامل مع المخاطر المالية التي قد تواجههم، وامتصاص الصدمات المالية غير المتوقعة.

تكمن أهمية الشمول المالي الرقمي بما يوفره من إمكانية النفاذ للخدمات المالية والحصول عليها والآثار الإيجابية التي تنتج عن تطبيقه وتوسيع نطاقه، كما أنه يلعب دور في أوقات الأزماتً ، فالشمول المالي من شأنه أن يدفع بتحقيق التنمية في العراق، ويحسن من وضع الفئات المختلفة، وبخاصة في أوقات الأزمات، فمع إتاحة الخدمات المالية للجميع، وتمكن الأفراد والمؤسسات من النفاذ إليها بسهولة واستخدامها، يصبح من الأيسر عليهم اتخاذ قرارات استهلاكية واستثمارية طويلة الأجل، وادارتها بشكل جيد، ومواجهة الظروف والتعامل مع المخاطر المالية التي قد تواجههم، وامتصاص الصدمات المالية غير المتوقعة.

أهمية البحث: – تبرز أهمية الشمول المالي الرقمي انطلاقاً من الدور الذي يؤديه وما تفرزه من نتائج تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ومسايرة التطور الحضاري الذي تشهدهُ الساحة العالمية اليوم، ويمكن تحديد أهمية الدراسة بالآتي:

- المعرفة العلمية والعملية، والتي يتضمنها الاقتصاد الرقمي التي تُعد هي الأساس المهم حاليا لتوليد الثروة، وزيادتها، وتراكمها.
- نظراً لأهمية الشمول المالي الرقمي باعتباره من المواضيع حديثة العهد، يحاول البحث بيان تطبيق الخدمات الرقمية المصرفية المتاحة في بلدنا العراق.
- ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلورة مفاهيم معاصرة للاقتصاد عززت من جهود النمو والتنمية وفقاً لدرجات الاستجابة والتفاعل مع عناصر هذه التكنولوجيا.
- تبرز أهمية البحث في الشمول المالي الرقمي ودوره في التنمية باعتباره الأساس في تطور المجتمع وصولاً لتحقيق الرفاهية.

مشكلة البحث: – يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال طرح الأسئلة الآتية:

- ما الأسس الفلسفية والفكرية للشمول المالي الرقمي؟
- ما الآثار التي يمكن ان يعكسها الشمول المالي الرقمي لمعالجة أزمة كورونا؟
- ما هي سبل تعزيز الشمول المالي الرقمي في العراق؟

فرضية البحث: – تنطلق فرضية البحث من ان الشمول المالي الرقمي يُسهم في تعزيز رفاه المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية التي تُمكن العراق من اللحاق بمسيرة الثورة المعلوماتية المعاصرة.

هدف البحث: – التعرف على ماهية الشمول المالي الرقمي كتوجه جديد إلى الاقتصاد العالمي الذي يرتكز أساساً على المعرفة بوصفها عنصرا من عناصر الإنتاج مقارنة بالاقتصاد الجديد ودراسة إمكانات وسبل تكييف تكنولوجيا المعلومات ومخرجات البحوث مع الاحتياجات المحلية بما يخدم برامج التنمية في العراق.

منهجية البحث: – ولأجل تحقيق فرضية البحث والوصول إلى هدف البحث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات والتوصيات، إذ تناول المبحث الأول الشمول المالي الرقمي (الفهم النظري، الاهداف والمحددات) وجاء المبحث الثاني رؤية تحليلية في التحول المالي الرقمي في العراق وتناول المبحث الثالث تحفيز الشمول المالي الرقمي ودوره في بناء التنمية الاقتصادية.

المحور الأول : الشمول المالي الرقمي (الفهم النظري: الاهداف والمحددات)

يتضمن هذا المبحث تقديم مفاهيم عن الشمول المالي وأهميتهُ وأهدافه إذ ان التطور التكنولوجي وظهور الخدمات المصرفية أسهم في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية وتسهيل الوصول الى الخدمات المالية بطريقة مستديمة ورسم الملامح الرئيسية لبناء وتحفيز الشمول المالي الرقمي.

أولاً: الفهم النظري للشمول المالي الرقمي

تُعرف بعض الأدبيات الشمول المالي الرقمي بقدرة الأفراد والشركات على الوصول للخدمات المالية والمصرفية، أو هي سهولة الوصول والاستخدام للخدمات المالية المصرفية الرشيدة والمستدامة من قبل الأفراد، بينما يعرف البنك الدولي الشمول المالي هو نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من أجمالي عدد السكان، هو مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من السكان في المجتمعات والمؤسسات والافراد خصوص اصحاب الدخل المحدود عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح. (صندوق النقد العربي ، 2015، صفحة 2)

ثانياً: أهداف الشمول المالي الرقمي

ويهدف الشمول المالي الرقمي الى ضمان حصول جميع فئات المجتمع سواء الأفراد والاسر أو المؤسسات بصرف النظر عن مستوى الدخل على الخدمات المالية، التي تحتاجها لتحسين حياتها، فالفقراء في العالم يعيشون ويعملون في نطاق ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي، فهم لا يمتلكونً حساب ادخار أو بطاقة خصم أو ائتمان، لكنهم يعتمدون على الطرق غير الرسمية لإدارة الأموال، ولذلك يعد فتح حساب المعاملات الخطوة الأولى في سبيل تحقيق الشمول المالي الأوسع، التي تسمح للناس بحفظ أموالهم، وإرسال واستقبال المدفوعات، كما يمكن أن يكون مدخلا للخدمات المالية الأخرى، ولاسيما الرقمي منه، إن تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يؤدي الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل،

وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي، ويتطلب تحقيق الشمول المالي ضرورة التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يعد أكثر وعياً للمخاطر والمكاسب كما يتطلب الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، والقروض القصيرة والطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين، والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية، بالإضافة إلى حماية المستهلك ماليا.

تَسعى المصارف الى تحقيق مجموعة من الأهداف عبر اتباع الشمول المالي، فالشمول المالي لا يتحقق الا من خلال الوعي والثقافة للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية، فالزبون الواعي يعد أكثر اد اركا وأكثر وعي لحقوقه وواجباته، ومن أهم اهداف الشمول المالي هي: (الشمري، 2008، صفحة 30)

الشكل (1) اهداف الشمول المالي

المصدر: من اعداد الباحثين.

ثالثاً: فوائد الشمول المالي الرقمي

تعزيز الشمول المالي والوصول للخدمات المالية لهُ آثار إيجابية على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، إذ يُسهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي، ومن أهم آثار زيادة مستويات الشمول المالي هي: (نعمة، 2018، الصفحات 31-32)

1- تحقيق البناء التنموي: إذ يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، وانعكاس ذلك على أسواق العمل، كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليه في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

2- استقرار وحماية النظام المالي: إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات.

3- تطوير مقدرة الافراد في التفاعل مع النظام المالي: أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، فضلاً عن تحسين قدراتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

4- أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإلكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية.

رابعاً: محددات تحفيز الشمول المالي الرقمي

ا- طرق تحفيز الشمول المالي الرقمي: هناك عدد كبير من الفئات تتعامل مع المصارف في بعض الحالات فقط بسبب عدم جود سياسات صحيحة خاصة بالمصارف وغياب اللوائح التنظيمية الفعالة، كما يتم تقديم الائتمان في اغلب الأحيان الى أشخاص غير مؤهلين للحصول عليه، اذ تظهر التقارير من تعزيز الائتمان دون مراعاة التكلفة يؤدي في الواقع الى عدم الاستقرار المالي والاقتصادي، وان الخدمات المالية تكون بعيدة عن متناول الكثير من الأشخاص مما يوطئد النقص والقصور في الأسواق والحكومات ورفع تكاليف هذه الخدمات الى مستويات تجعل من الصعب الحصول عليها، وفي حالات كثيرة فان الخدمات تكون غير متاحة بسبب العقبات التنظيمية والقانونية.

كذلك انخفاض الأنظمة المالية والمصرفية التي لا تستطيع مواكبة التقنيات والتطورات التكنلوجيا، والتحديات في مساهمة القطاع المصرفي في مجال المسؤولية المجتمعية ودور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد. (الحسناوي، 2020، الصفحات 38-39)

2- **ومن أهم سياسات الشمول المالي هي:** الوكالة المصرفية: تعد الوكالة المصرفية عقد يلتزم بمقتضاه الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل، فقد أثبتت سياسات تعاقد المصارف مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات في تحسين عجلة الشمول المالي، فليست فروع المصارف لوحدها مجدية اقتصاديا فالتكنلوجيا لها دور في خفض التكاليف والمخاطر فالتعاون بين المصارف والوكلاء وتوفير معلومات الصرف من خلال اجراء التحويلات المالية، الى جانب ذلك فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز و تنويع مقدمي الخدمات إذ اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر التراخيص لمجموعة واسعة من المؤسسات التي تقدم الخدمات الائتمانية وإيداعيه، اذ تكون هذه الاستراتيجيات متلائمة مع أ- الأنظمة المصرفية الخاصة بعملية التمويل الاصغر وتتضمن: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، والتراخيص المصرفية للتحويلات لمنظمات غير حكومية، وتراخيص المؤسسات المالية الغير مصرفية، كذلك الدفع عبر وسائل الاتصال (الهاتف المحمول) إذ يفتح انتشار الهواتف النقالة افاق جديدة

لتوصيل الخدمات المالية ، اذ قلل هذا التطور بشكل كبير كلف المعاملات المالية ، فضلاً عن التحويلات المالية التي أصبحت أكثر سهولة ، اذ يتم وصولها بنفس الوقت ، اذ تعمل على توسيع نطاق نقاط الوصول وتقليل الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية ، فعملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع المصارف سابقا وعلى الرغم من الاستعمال الواسع والنمو في استعمال القنوات الإلكترونية الا أنه لا تزال هناك ضرورة لتقوم المصارف بالمزيد من حملات التوعية حول كيفية استعمال ومزايا القنوات المصرفية الإلكترونية وتشجيع الزبائن على استعمالها لما تحققه من إضافة قيمة حقيقية للقطاع المصرفي.

ب- الاهتمام المتزايد بحماية المستهلك وتعميم الخدمات المالية، اذ تعزى نشأته استجابة للضغوط المتأتية من سياسات وسائل الأعلام او جمعيات حماية المستهلك، التي أصبحت مهتمة بتنظيم حماية الزبون المالي ومن اهتمامات صانعي السياسات والجهات التنظيمية بشأن العلاقة بين المؤسسات المالية وزبائنها، وقد تستند الاهتمامات الى المشكلات القائمة الناتجة عن ممارسات السوق أو الرغبة في تجنب المشكلات المستقبلية.

المبحث الثاني/ رؤية تحليلية في التحول المالي الرقمي في العراق

وفق نظرة تحليلية على صعيد الأوضاع المالية، إذ ان الاستخدام للسياسات المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية أثرا من حدة التداعيات الناتجة عن انتشار وباء كورونا على العديد من الأفراد والشركات والقطاعات الاقتصادية المتأثرة بشكل أكبر من الوباء مثل قطاعات السياحة والطيران والفنادق وتجارة الجملة والتجزئة، كما لعبت تدخلات المالية العامة دورا مهما في الإبقاء على الوظائف في بعض الدول العربية ومنها العراق وخاصة تلك التي يتوفر لديها حافز مالي، وتَعد تدخلات السياسة المالية التوسعية التي تم تبنيها باتجاه ارتفاع كبير في مستويات عجز الموازنة وعلى نسب المديونيات العامة وهو ما سينعكس على توجهات أوضاع المالية العامة فعلى الرغم من استمرار الحاجة إلى تبني سياسات مالية توسعية لدعم التعافي الاقتصادي، لكن يتعين تسريع وتيرة ترشيد الإنفاق العام مع التركيز على تدخلات انتقائية للإنفاق داعمة للنمو الاقتصادي يأتي على رأس دعم مستويات البنية الأساسية وتشجيع القطاع الخاص، وإصلاح نظم الدعم وترشيده بالاستهداف الدقيق للمستحقين ،كما ستلعب رقمنه المالية العامة كذلك دورا مهما في زيادة مستويات القاعدة الضريبية والتحصيل الضريبي وترشيد بناء تراجع مستويات العجز في الموازنة وتواصل الإصلاحات الهادفة إلى زيادة وتنويع الإيرادات العامة وترشيد الانفاق العام وتركيزه على دعم التعافي الاقتصادي وتعزيز الانفاق الصحي. (صندوق النقد العربي، 2021)

أولاً: تحليل الاقتصاد العراقي وأزمة كورونا.

1- تعرض العراق لصدمات اقتصادية كبيرة تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا، بما في ذلك انخفاض أسعار النفط، إذ انعكس انخفاض الأسعار العالمية للنفط في العراق بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي ووفرة المعروض وتراجع الطلب على الطاقة.

2- تخفيض كميات الإنتاج الناجمة عن اتفاق أوبك+ سلبا على الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المكون الرئيسي للناتج إذ أن ناتج القطاع النفطي يساهم بأكثر من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، وشهد الإنتاج النفطي بنسبة قاربت تراجعا 13 في المائة لعام 2020 لينخفض من مستوى 4.58 مليون برميل يوميا في عام 2019 ،إلى 3.99مليون برميل يوميا 2020 ، كما أثر انخفاض أسعار النفط على الانفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري وهذا دفع إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات بسبب ظروف عدم اليقين التي شهدها الاقتصاد العراقي وهو ما انعكس على الأداء في القطاع الحقيقي واستقرار مستويات الأسعار، فيما أدت ضغوطات باتجاه زيادة الانفاق لمواجهة الازمة وبالتالي إلى تنامي الالتزامات المالية وتحويل موارد مالية لتمويل هذه الالتزامات لغرض تعويض استثمارات مختلفة يحتاج إليها الاقتصاد العراقي لدعم التعافي الاقتصادي.

3- كما أثرت الأزمة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر داعم رئيس لمستويات التنويع الاقتصادي، في ظل عدم قدرة هذه المشروعات على تحمل الصدمات الاقتصادية مقارنة مع الشركات الكبيرة التي يتوفر لها فوائض مالية، الامر الذي أثر سلبا على التشغيل ودفع الى حدوث انكماش في الاقتصاد العراقي بنسبة (11%) عام 2020 .لمواجهة الأزمة وفي سياق محاولات التخفيف من حدة تبعاتها الاقتصادية ودعم القطاع الحقيقي.

4- تبني سياسة نقدية تيسيريه ،كما اتجهت الحكومة إلى بلورة ورقة تحدد أولويات الإصلاح الاقتصادية بغية التوجه نحو تنويع الاقتصاد العراقي ودعم الإيرادات غير النفطي، كما يمكن الإشارة الى ان الاقتصاد العراقي يعتمد على ايرادات النفط مما يجعل النمو بالتغيرات في الاقتصاد مرهونا بأسعار النفط ، في ضوء استمرار العمل باتفاق "أوبك+" لخفض كميات الإنتاج حتى ابريل من عام 2022.فيما يتوقع تحسن النمو خلال عام 2022 في ظل اتساع نطاق التلقيح ضد الفيروس مما يساعد على عودة الحياة الاقتصادية بشكل تدريجي. (OPEC, (2021). Op cit.)

ثانياً: الفرص التي يمنحها التحول المالي الرقمي

1- يعد التحوّل الرقمي، وهو أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية للعراق قبل تفشي الجائحة، عنصرا أساسيا الآن في تعافي البلاد، إذ إن الحصول على الخدمات المالية بأسعار ميسورة هو أمر بالغ الأهمية للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفّر القدرة على التكيف مع الأزمات كما أنه يمهد الطريق للشمول المالي فالخدمات المالية الرقمية، التي تعززها التكنولوجيا المالية فضلا عن مزيد من مقدمي

الخدمات المالية التقليدية تُسهم في خفض التكاليف وزيادة السرعة والأمان والشفافية وتمكين الخدمات المالية الأكثر أماناً.

2- تساعد على زيادة إمكانية الوصول إلى المدفوعات الرقمية أن يكون بوابة للخدمات المالية الرقمية وسخرت الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول انتشار الهواتف المحمولة ، كما تسمح المدفوعات الرقمية للمستهلك بتحويل الأموال أو دفع الفواتير أو دفع ثمن السلع والخدمات من منزله أو في السوق أو المتجر، وقد زادت جائحة كورونا من هذه المنافع: فهي تخفض بشكل كبير من الحاجة إلى الاتصال المادي في المعاملات التجارية والمالية، مما يبقي الشركات المحلية مفتوحة أثناء الإغلاق الاقتصادي، وتتيح الخدمات المالية الرقمية سبلاً سريعة آمنة للحكومات للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً من خلال التحويلات الاجتماعية وغيرها من المساعدات المالية، لا سيما عندما تكون وسائل النقل والتنقل غير آمنة أو محدودة. وقبل نشوب الأزمة الحالية، كان من الواضح أن حالتين اثنتين لاستخدام الخدمات المالية الرقمية – باستثناء تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، والتحويلات المالية، ومدفوعات الحكومة إلى الأفراد– كانتا مفيدتين بشكل خاص للفقراء.

3- ويمكن أن تعزز المدفوعات الرقمية مساءلة الحكومات التي تصدر أموالاً طارئة للمواطنين والشركات من خلال تحسين تتبع التمويل والتدخلات. وتساعد الخدمات المالية الرقمية الشركات على معالجة مشاكل السيولة الحرجة، وتمكينها من التفاعل مع مقدمي الخدمات المالية، والسحب من خطوط الائتمان القائمة دون تأخير أو تعطيل، والحصول على تمويل بديل يمكن أن يعوض عن نقص السيولة في القنوات المالية التقليدية.

وهنالك مجموعة من العوامل التمكينية الأساسية لإدارة الخدمات المالية الرقمية والمدفوعات الرقمية وهي:

1- الأطر القانونية المناسبة.

2- البنية التحتية المالية الرقمية.

3- الدعم الحكومي.

وتتطلب معالجة هذه المجالات الثلاثة من واضعي السياسات النظر في مجموعة واسعة من القضايا الحرجة، من الاتصال الرقمي الأساسي وانتشار الهاتف المحمول، إلى إمكانية الوصول إلى البنية التحتية للمدفوعات الوطنية والأموال الإلكترونية إلى الخدمات غير المصرفية أو نشر النظم الرقمية ونظم الهوية الحيوية، مما يتيح الوصول إلى منصات البيانات الحكومية وضمان المنافسة على الحصول على الخدمات المالية الرقمية.

4- كما يمكن الإشارة الى بعض المؤشرات التي تشير الى تطور نسبي ومتذبذب لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية(EDGI) في العراق والذي يتكون من مكونات منها مؤشر الخدمات الالكترونية (OSI)، ومؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII) ومؤشر رأس المال البشري (HCI)، ونقصد بمؤشر الخدمات

الالكترونية بمدى جودة الخدمات الالكترونية مروراً بالمراحل الآتية: (خدمات المعلومات الأساسية، خدمات المعلومات المتقدمة، خدمات المعاملات، الخدمات التفاعلية) ، بينما مؤشر البنية التحتية فيشير الى الوضع التنموي للاتصالات السلكية واللاسلكية وفق خمسة عناصر هي :(عدد المشتركين في الهاتف النقال ، عدد المشتركين في الهاتف الثابت، عدد مستخدمي الانترنت، عدد المشتركين في خدمات النطاق العرض الثابتة ، عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض اللاسلكية ، أما مؤشر رأس المال البشري فيستند على أربعة عناصر هي: (معدل الالتحاق بالتعليم ، سنوات التعليم المتوقعة، متوسط سنوات التعليم) والجدول (1) يعرض هذه المؤشرات واتجاه من عام 2003 الى عام 2020 يلاحظ الأداء المتواضع للمؤشرات وهذا يُشكل تحدياً في عملية التحول.

جدول (1) تطور مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية مع مؤشراته الفرعية في العراق لسنوات مختارة.

البيان/ السنة	2003	2004	2005	2008	2010	2012	2014	2016	2020
مؤشر الخدمات الإلكترونية (OSI)	0.000	0.1236	0.0538	0.1070	0.1524	0.2876	0.1969	0.3551	0.3353
مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII)	0.0158	0.0163	0.1064	0.0127	0.0552	0.1201	0.2173	0.1647	0.537
مؤشر رأس المال البشري(HCI)	0.9300	0.9300	0.9300	0.6920	0.6956	0.6151	0.5283	0.4803	0.4358
مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية (EDGI	0.000	0.3566	0.3334	0.2690	0.2996	0.3409	0.3141	0.3334	0.436

Source: United Nations, UN E-Government survey 2004,2005 ,2008. 2010.2012 ,2014 ,2016,2020 Different pages.

يُشير الجدول أعلاه الى مدى تطور مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية مع مؤشراتهِ الفرعية، ويبين مؤشر الخدمات الالكترونية قياس مدى نضوج الخدمات الحكومية المقدمة عبر البوابات الإلكترونية وعبر التطبيقات النقّالة في العراق وهو يسعى إلى ردم الفجوة القائمة في معظم المؤشرات الدولية، والمتمثلة في معرفة مدى تطور الخدمة، ومدى استخدامها، ورضا المستخدم عنها. ولتحقيق ذلك، حُدّدت 84 خدمة حكومية يُعتقد أنه من الضروري لكلّ بلد تقديمها إلكترونياً للأفراد والشركات. وقد جرى اعتماد مبدأ دورة الحياة في اختيار هذه الخدمات، بحيث يحتاج إليها الفرد في مختلف مراحل حياته وتحتاج إليها الشركة منذ تأسيسها إلى إغلاقها، اما مؤشر البنية التحتية فهو قيمة منخفضة جداً حيث تقع في أدنى مستوى من المستويات المؤشر كما يعد مؤشر راس المال البشري في تذبذب كما يؤكد الجدول . أما مؤشر تنمية الحومة الالكترونية يتم تصنيف الدول حسب مستويات مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية المتمثلة في أربعة مستويات وهي عالي جداً (أكثر من 0.75)، وعالي (بين 0.50 إلى 0.75)، ومتوسط (بين 0.25 إلى 75.0) ومنخفض (أقل من 0.25).

وتجّدر الإشارة إلى إن قيم مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية لا يُقصد بها القياسات المطلقة، إذ إن الدرجة العالية هي مؤشر أفضل الممارسات الحالية بدلاً من كمالها. وبالمثل إن الدرجة المنخفضة للغاية لا تعني أنه لم يحدث أي تقدم في تطوير الحكومة الالكترونية، لان هذا المؤشر هو أداة مقارنة بين الدول الأعضاء ويتم استخلاص أداء الدول عبر الانترنيت بالنسبة لبعضهم البعض في وقت معين.

ثالثاً: إجراءات متبعة في ظل الازمة الصحية في العراق (https://www.amf.org.ae/ar/pa)

1- أعلن البنك المركزي تأجيل سداد استحقاقات الديون من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرة الإقراض المباشر لهذه الشركات بقيمة واحد تريليون دينار عراقي لمدة ستة أشهر.
2- يام البنك المركزي بتقديم تسهيلات مصرفية من خلال إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص، وبالأخص المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن زيادة أجل السداد للقروض القائمة والمستقبلية للقطاعات الأكثر عرضة لتداعيات الفيروس، وتخفيض تكلفة الاقتراض.
3- تشجيع البنوك على تمديد آجال استحقاق جميع القروض حسب ما تراه مناسباً.
4- إيقاف استيفاء الغرامات المالية المفروضة على المصارف لمدة 3 أشهر.
5- تعزيز سيولة المشروعات التي تم تمويلها سابقاً من مبادرة الـ (1) تريليون دينار وبمبلغ لا يتجاوز الـ (5) مليون دينار.
6- تشجيع البنوك على استخدام المدفوعات الإلكترونية لاحتواء انتقال الفيروس، وإصدار تعليمات للبائعين بإلغاء العمولات على هذه المدفوعات للأشهر ولمدة ستة أشهر خلال جائحة كورونا.
7- العمل على تطبيق الخدمات المالية الرقمية التي تساهم في توسيع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، وإصدار التعليمات باستخدام التقنيات الحديثة في التعاملات المالية لتقليل التعامل بالنقد.
8- السماح لشركات الدفع عبر الهاتف النقال بفتح المحافظ الإلكترونية عن بعد، وتوزيع منحة الحكومة للمستفيدين عن طريق المحافظ الإلكترونية لتسهيل عملية وصولها للمستحقين.
9- قيام بعض شركات الدفع عبر الهاتف النقال بربط الحسابات المصرفية بالمحافظ الإلكترونية لتسهيل عملية سحب الرواتب من خلال وكلاء الشركات المنتشرة في عموم العراق.

رابعاً: تحديات الشمول المالي الرقمي في العراق.

إن مستوى الادماج المالي في العراق يعتبر منخفضاً ، إذ يُظهر الافراد تفضيلاً قوياً في التوجه صوب التعاملات النقدية وهذا يرجع الى انخفاض الثقة العامة بالقطاع المصرفي، الذي خلفته عقود من عدم الاستقرار في القطاع المالي وفقاً لبيانات(Findex) فإن نسبة العراقيين ممن لديهم حسابات مصرفية قد ارتفع من 11 %في عام 2014 إلى 23 %في العام 2017 بينما النساء 19.5% فيما لا تزال مدفوعات الرواتب للعاملين في كل من القطاعين العام والخاص ما زالت تجري نقداً ، ان القطاع المالي في العراق يعتبر صغير نسبياً ويسيطر عليه المصارف المملوكة للدولة إذ شكلت ما نسبتهُ 90% من كافة الأصول والودائع ، وان

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص هي أقل من 7% من الناتج المحلي الاجَمالَي ، اما أمكانية الوصول الى التمويل يعتبر احدى أكبر العقبات امام ريادة الاعمال في العراق مع نسبة قد بلغتْ 5% من المشاريع الصغرى والمتوسطة الحجم ممن تلقوا قروضاً مصرفية من القطاع المالي الرسمي ، كما يمكن الإشارة الى ان المصارف تبنتْ سياسة تجنب المخاطر من خلال وضع متطلبات عالية جداً من الضمانات المادية على تلك المشاريع وخصوصاً تلك المملوكة من العراقيين النازحين داخلياً ، ان قضية الوصول الى القطاع المالي الرسمي واكتساب الثقافة المالية يشكلان تحديات رئيسية بوجه رواد الاعمال والذين يفتقرون ايضاً الى المعارف الأساسية لفهم الخدمات المالية ، (استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق ، 2020، صفحة 2) والجدول (2) يبين بيانات الشمول المالي في العراق وفق احدث البيانات ، والجدول (3) موقع العراق وفق معدلات الشمول المالي بين الدول العربية.

جدول (2) بيانات الشمول المالي في العراق وفق بيانات Findex لعام 2019

الادماج المالي الرسمي	**%22.7**
اقترضوا أي أموال في السنة الماضية (فوق 15 سنة)	**%63**
اقترضوا من مزودي الخدمات المالية	**%3.1**
اقترضوا من العائلة أو الأصدقاء	**%52.1**
قاموا بالادخار في السنة الماضية (فوق 15 سنة)	**%31**
ادخروا لدى مزودي الخدمات المالية	**%1.6**
ادخروا لدى المؤسسات، الجمعيات (غير العائلية)	**%16.9**
اجروا أو تلقوا دفعات مالية رقمية	**%19.1**
حسابات الهاتف المحمول (فوق 15سنة)	**%4.2**

المصدر: استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق ، 2020، صفحة2

إن مستوى الإدماج المالي في العراق يعتبر منخفضاً للتعاملات النقدية، وذلك يرجع لان الجمهور يفضل التعامل بالنقد وهذا ناجم عن انخفاض الثقة العامة بالقطاع المصرفي، الذي خلفته عقود من عدم الاستقرار.

جدول (3) بيانات عن معدلات الشمول المالي في العراق مقارنة مع الدول العربية وفق بيانات البنك الدولي لعام 2020

	المجموع
	دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة
الامارات العربية المتحدة	83.2
البحرين	81.9
عمان	73.6
الكويت	72.9
السعودية	69.4
قطر	65.9
	دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة
الجزائر	50.5
لبنان	46.9
المغرب	39.1
تونس	27.3
فلسطين	24.2
	دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة
موريتانيا	20.4
السودان	15.3
مصر	13.7
جيبوتي	12.3
العراق	11.0
الصومال	7.9
اليمن	6.4

المصدر: بيانات البنك الدولي،2020

يحتل العراق وفق الجدول أعلاه تصنيف الدول ذات المعدلات المنخفضة للشمول المالي ،كما انه يحتل مكانة متأخرة ضمن هذه المجموعة.

أهم المعالجات والحلول هي:

1- إيجاد مصادر جديدة للتمويل والاستفادة من تجارب الدولية في هذا المجال.

2- تعزيز جاذبية العملة المحلية وزيادة الاحتياطيات الأجنبية، حيث تم في إطار الاستراتيجية الخاصة بالبنك المركزي وتطوير إدارة الاحتياطيات الأجنبية وإعداد برنامج استشاري لتطوير إدارة الأصول بالسندات والاستثمار.

3- الدعم الفني من خلال تبادل المعرفة والخبرة في مجال إدارة المحافظ الاستثمارية المستندة على مؤشر الأداء التي تساعد على تعظيم الموارد المالية، وبناء رأس المال البشري من خلال تبادل المعرفة وتطوير الخبرات في المجال المالي وفق أفضل الممارسات في مجال ادارة الاحتياطيات.

4- تخفيض تكلفة الاقتراض للقطاعات الاقتصادية لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار المالي.

الاستمرار في عملية تطوير القطاع المصرفي العراقي والسعي بخطوات جادة لتعزيز رصانة هذا القطاع وتعميق متانته المالية انطلاقا من كون المصارف العراقية شريك رئيس في عملية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث/ تحفيز الشمول المالي الرقمي ودوره في بناء التنمية الاقتصادية.

يتضمن الشمول المالي الرقمي إلى العديد من الفوائد المحتملة للتنمية ولاسيما ما يتحقق بفضل استخدام الخدمات المالية الرقمية، بما في ذلك الخدمات المالية عن طريق الهاتف المحمول، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية، وبوصفهم أصحاب حسابات مصرفية، فمن الأرجح أن يستخدم الناس خدمات مالية أخرى، مثل خدمات الائتمان والتأمين، وبدء الأعمال التجارية وتوسيع نطاقها، والاستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، والتعامل مع الصدمات المالية، مما يمكن أن يحسن جودة حياتهم بشكل عام ، ويُعد مصطلح ((الشمول المالي الرقمي)) من أهم المفاهيم المرتبطة بتحقيق النمو والتنمية الاقتصادي للدول، ويقصد به اتجاه البنوك بمختلف أنحاء العالم للوصول إلى الشرائح المجتمعية التي لا يوجد لديها تعاملات بنكية، خاصة الشرائح منخفضة الدخل، عن طريق تقديم خدمات بنكية تتناسب مع احتياجاتهم ،فقد ظهر الشمول المالي الرقمي باعتباره تحديًا كبيرًا من أجل التنمية، ويُعد موضع نقاشات حادة بين صانعي السياسات، والعاملين في مجال التنمية.

أولاً: العلاقة بين الشمول المالي والبناء التنموي

1- تُسهم الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي في البناء التنموية إذ تُساعد الناس عبر تسهيل الاستثمار في مختلف القاعات الصحية والتعليمية كما انها تُعد أداة تسهل إدارة الازمات المالية الطارئة (كفقدان العمل أو تدهور المحصول الزراعي مما يُولد الفقر للأسر)، ومن هنا ظهرت أهمية الشمول المالي من خلال المنافع الإنمائية التي يُمكن تحقيقها عبر الشمول المالي ولاسيما باستخدام الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة ومن خلال بطاقات الائتمان التي تُمكن المستخدمين من حفظ الأموال وتحويلها كما تُساعد في تحسين إمكانات كسب الدخل وبالتالي الحد من الفقر.

2- كما يمكن للخدمات المالية الرقمية ان تُسهم في إدارة المخاطر المالية عبر تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والاقارب في الأوقات الصعبة كما يمكن ان تقلل الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات فعلى سبيل المثال برنامج للإغاثة مدته خمسة أشهر أدى التحول الى أرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهواتف المحمولة بدلاً من دفعها نقداً الى توفير 20 ساعة في المتوسط على المستفيدين وهي اجمالي مدة الانتقال والانتظار لاستلام الدفعات.

3- كذلك تساعد الخدمات المالية الرقمية على تراكم المدخرات وزيادة الانفاق على الضروريات ومن الأمثلة على ذلك تزويد البائعين بالأسواق في كينيا ولاسيما النساء بحسابات ادخار ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في مشاريعهم بواقع 60% وزاد انفاق الاسر التي تعولها نساء في نيبال على الأغذية المغذية (اللحوم والاسماك) بنسبة 15% وعلى التعليم بنسبة 20% وذلك من خلال حصولهم على حسابات للادخار بشكل مجاني وأرتفع انفاق المزارعين في ملاوي الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات للادخار على المعدات الزراعية بنسبة 13% كما زادتْ قيمة محاصيلهم بواقع 15% ، أما بالنسبة لدور الشمول المالي الرقمي على مستوى أداء الحكومات ، فيَعد التحول من المدفوعات النقدية الى الرقمية وسيلة للحد من الفساد كما يؤدي الى تحسين مستوى الكفاءة فعلى سبيل المثال في الهند انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بواقع 47% (2.8 نقطة مئوية) عندما تحول سداد المدفوعات باتجاه البطاقات الذكية والبصمة الالكترونية بدل النقد ، وفي النيجر أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة وليس نقداً الى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة 20%. (البنك الدولي ، 2017، صفحة 2) ووفقًا لدراسة مؤشر البنك الدولي لعام 2017، فإن ما يقدر بنحو 1.7 مليار يفتقرون إلى حساب المعاملات ويتم استبعادهم من النظام المالي الرسمي. يمكن أن يؤدي تعزيز الشمول المالي إلى تحسين مقاومة الصدمات الاقتصادية، وزيادة إنتاجية الأعمال، وتسهيل تمكين المرأة، والمساعدة في القضاء على الفقر المدقع وزيادة الرخاء المشترك. تشير التقديرات إلى أن ثلثي الأشخاص الذين لا يتعاملون مع البنوك (حوالي 1.1 مليار) لديهم إمكانية الوصول إلى هاتف محمول، والذي يمكن الاستفادة منه للوصول إلى المنتجات والخدمات المالية. تقدم التقنيات المالية والخدمات المالية الرقمية (DFS) وعدًا كبيرًا لتسريع الشمول المالي، من خلال تلبية الاحتياجات المالية للمستهلكين الفقراء وغير المتعاملين مع البنوك. يمكن أن يؤدي استخدام الوكلاء والقنوات الرقمية للمعاملات المالية إلى خفض التكاليف بشكل كبير مقارنة بالمعاملات المماثلة التي تتم في الفروع المادية لمقدمي الخدمات المالية. مع استمرار تطور التكنولوجيا، تتطور كذلك فرص تسخير الابتكار من أجل الشمول المالي. (Committed to connecting the world، 2021)

ثانياً: دور الشمول المالي الرقمي في التخفيف من تأثير جائحة فيروس كورونا

لقد تَغيرت طرق وأساليب المعاملات بشكل كبير بفعل القيود التي فرضتَها جائحة كورونا على حركة الأشخاص والبضائع فكان للحلول الرقمية المتمثلة باستخدام الخدمات المالية الرقمية الى تحويل الازمة الى فرصة مما مكّن

الأشخاص غير مستخدمي الخدمات المصرفية في الماضي القريب والشركات الصغيرة البعيدة عن التعامل المصرفي الى الانضمام الى النظام المالي وهذا بدوره انعكس بتطوير اللوائح المواكبة للتكنلوجيا مما ولّد الحاجة الى تبني سياسات محددة للتأكد من عدم ترك أحد عن الركب ، أذ أصبح الشمول المالي الرقمي يمثل أولوية أنمائية قبل جائحة كورونا أما اليوم فَغد أمراً لا غنى عنه سواء كان للاستعانة قصيرة المدى من حيثَ وضع الأموال في أيدي الأشخاص الذين هم بحاجة اليها أو كعنصر فعال من أجل جهود التعافي المستدام واسعة النطاق، أثرتْ الجائحة بشكل كبير على عادات الدفع لدى الأشخاص أذ بلغت 60% من السلطات المالية عن زيادة في المعاملات الرقمية ، وتضاعف عدد الأشخاص الذين يتلقون مدفوعات من الحكومات أربع مرات في النصف الأول من عام 2020 مع انتشار الجائحة العالمية، ويشير ما يقرب 70% من هيئات التنظيم المالي في جميع انحاء العالم الى التكنولوجيا المالية كأولوية عالية وعملتْ على موائمة التدابير المتخذة لمكافحة الجائحة مع الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي.

ففي عام 2011، أطلقت مجموعة البنك الدولي **المؤشر العالمي للشمول المالي**، وهو قاعدة بيانات ترصد الجهود المبذولة في مجال الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، و**أظهرت بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2011 أن 2.5 مليار من البالغين "لم يكن لهم أي تعاملات مع البنوك**"، وأظهرت قاعدة بيانات الدراسات الاستقصائية المؤسسية أن ما يقرب من 200 مليون مشروع متناهي الصغر إلى متوسط في البلدان النامية تفتقر إمكانية الحصول على الخدمات المالية والائتمانية بتكلفة ميسورة لهذا السبب أعلنت مجموعة البنك الدولي في عام 2013 عن رؤية عالمية للحصول على الخدمات المالية وبدأت تعميم الخدمات المالية بحلول عام 2020 لتمكين البالغين في جميع أنحاء العالم من فتح حسابات للمعاملات، وتشير أحدث بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي إلى أن تقدمًا كبيرًا تحقق على مدار السنوات القليلة الماضية نحو توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية، وتراجع عدد البالغين غير المتعاملين مع البنوك إلى 1.7 مليار شخص.وتكمن اهمية الشمول المالي في تحسين الوضع الاقتصادي للدولة بعد ادماج المؤسسات المستبعدة من الاقتصاد الرسمي.

الشكل (2) أهداف الشمول المالي الرقمي لتحقيق التنمية الاقتصادية

المصدر: من عمل الباحثين.

ويهدف الشمول المالي الى تنمية المجتمع والاهتمام بالفئات المهمشة مثل الفقراء ومحدودي الدخل والعناية بتمكين المرأة اقتصاديا، وهذه الفئات ستجد منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم، وهو ما يؤدي لارتفاع

مستوى المعيشة وخفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للأفراد والدولة، وجعل حياة المواطن اليومية أسهل ويساعده على ادارة المخاطر المالية وتخفيف حدة الصدمات المتعلقة بحالات الطوارئ أو المرض والاصابة من خلال تمكين المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل والاستثمار والنمو وخلق المزيد من فرص العمل،تخفيض تكلفة انتقال الأموال وزيادة المتحصلات الضريبية.

ثالثاً: تأهيل المجتمع بأتجاه الشمول المالي

يجب تبني برنامج تثقيفي وتعليمي ووضع استراتيجية وطنية موجهه لتعزيز مستويات التعليم المالي للمواطن بإشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والاطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي للمساهمة في تعزيز فكرة الشمول المالي ومساعدة المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة ومدروسة مما يحقق الوصول الى مجتمع مثقف ماليًا. ويأتي ذلك من خلال:

1- إيلاء العناية القصوى لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى مالكي ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومراعاة قلة خبرات المستهلكين الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم.

2- حماية المستهلك ماليًا من خلال توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع البنوك، واطلاعه على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج، وإبقائه على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية المقدمة بصورة منتظمة وحماية بياناته المالية، ووضع نظم رقابة وحماية مناسبة تراعى حقوقه.

3- توفير طرق مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة للتعامل مع شكاوى العملاء، وفقًا لأفضل الممارسات الدولية وفى التوقيت المناسب.

4- توعية وتثقيف العملاء على مبادئ الحماية المالية للمستهلك لفهم حقوقهم ومسئولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

الشكل (3) آليات الوصول الى الشمول المالي الرقمي الداعم للتنمية

- ظهرت أهمية الشمول المالي لمواجهة الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد 19 حيث إن الإجراءات الاحترازية والحظر المنزلي أظهر أهمية الحصول على حساب بنكي لاستخدام المعاملات البنكية الإلكترونية. ويهدف الشمول المالي إلى تضمين جميع فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي، ويعد هدفًا عالميًّا.
- أن الشمول المالي وتضمين الجميع في النظام البنكي يدعم الحياة الاقتصادية في ظل هذه الجائحة وغيرها من الأزمات والكوارث، مما يؤكد أهميته ويدعو لدراسة محدداته للتعرف على سياسات تحقيق درجات أعلى من الشمول المالي، ومن أهم هذه المحددات المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية Socio economic variablesكما يعد أسلوب الحصول على الدخل الشهري للعاملين بالدولة محددًا مهمًّا للشمول المالي، فالتحويلات والخدمات البنكية الإلكترونية تؤدي إلى زيادة نسبة السكان المشمولين بالنظام المصرفي، وذلك يستمر حتى بعد سن التقاعد لاستمرار الحصول على معاشات التقاعد من خلال الخدمات البنكية الإلكترونية؛ مما يؤدي إلى شمول جميع العاملين بالدولة وأصحاب المعاشات بالنظام المصرفي،.
- أيضا تعد البنية التحتية من أهم محددات الشمول المالي، وتشمل الطرق الممهدة التي تسهل الوصول إلى البنوك بأفرعها المختلفة، والوصول إلى ماكينات الصراف الآلي ATM وتؤدي العوامل المصرفية أيضا إلى ارتفاع درجة الشمول المالي، ومن أهمها نسبة «الأصول إلى رأس المال»، فالنظام المصرفي الذي يتمتع برأس مال كبير يشجع البنوك على تقديم عمليات الإقراض والائتمان بشكل متوسع، مما يرفع من درجة الشمول المالي.
- كما تؤثر أسعار الفائدة على درجة الشمول المالي، حيث إن أسعار الفائدة المناسبة للإقراض والإيداع تعد عاملًا جاذبًا للتعامل مع النظام المصرفي، وتؤدي إلى زيادة عدد المودعين والمقترضين لدى البنوك،ويساهم النظام المصرفي والذي يتسم بسهولة الوصول إلى خدماته من قبل جميع أفراد المجتمع وتكاليفه المنخفضة وتوافر المعلومات اللازمة، في زيادة عدد المتعاملين، مما يدعم ويسهم في زيادة النمو الاقتصادي. ويمكن تطوير النظام المصرفي من خلال الاعتماد على عدة محاور، وهي: توافر وسائل دفع منخفضة التكاليف، وزيادة حجم التعاملات والمبادلات المالية، وتوجيه المصادر المالية إلى الأوجه الاقتصادية المناسبة، وتحسين المصادر المالية، وتحسين الأنشطة الاستثمارية؛ لتصبح أكثر إنتاجية وابتكارية، وتوفير معلومات كاملة يسهل الوصول إليها عن الأنشطة الاستثمارية المتاحة والتمويل المتاح في النظام المصرفي؛ مما يساعد في التوزيع الأمثل للموارد المالية، يؤدي النظام المصرفي الكفء إلى تحقيق الكفاءة في استخدام رؤوس الأموال حيث يجذب جميع فئات المجتمع للتعامل، سواء في الادخار أو الإقراض، كما أن التوجيه الأمثل للموارد يؤدي إلى زيادة حجم الأنشطة الاستثمارية، ومن ثم زيادة فرص العمل في الريف والحضر، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة الدخول، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثير المضاعف.
- وقد انعكست أهمية الشمول المالي كداعم أساسي بشكل مباشر وغير مباشر في ثمانية من أهداف التنمية المستدامة 2030، ويتمثل الهدف الأول والثاني والثالث في القضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، وتحسين الأوضاع الصحية ومستوى المعيشة، وتبرز أهمية الشمول المالي في تقديم خدمات مصرفية

منخفضة التكاليف يسهل الوصول إليها من جميع فئات المجتمع، مما يتيح قروضًا مخفضة التكاليف وميسرة للفئات الأقل دخلًا، ويشجع على الاستثمار في المشروعات متناهية الصغر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتخلق هذه الاستثمارات فرص عمل، ومن ثمّ مصادر دخل دائمة للمواطنين الأقل دخلًا نابعة من إنتاج حقيقي في الاقتصاد؛ مما يسهم في القضاء على الفقر. كما أن زيادة الإنتاج تسهم في القضاء على الجوع، حيث تؤدي إلى توفير مصادر أكبر للغذاء، خاصة إذا استهدفت الاستثمارات مشروعات الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية والمنتجات الغذائية؛ مما يساعد في مصادر أوفر للغذاء، ويحقق مستويات معيشية وصحية أفضل.

- كما ظهرت أهمية الشمول المالي في الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة وفقًا للنوع، حيث يهدف إلى شمول النظام المصرفي لجميع أفراد المجتمع مما يؤدي إلى تمكين المرأة اقتصاديًا، حيث إن توفير القروض الميسرة لتمويل مشروعات خاصة بالنساء تؤدي إلى توفير مصادر دخل دائمة، كما أن زيادة الفرص الاستثمارية المتاحة للمرأة تساعد في تحقيق المساواة مع الرجل وتمكينها من وضع اقتصادي أقوى. وفيما يتعلق بالهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، وهو توفير فرص عمل لائق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، فإن شمول جميع السكان في النظام المالي، ويساعد الشمول المالي على تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة، وهو التطوير الصناعي والابتكارات وتنمية البنية التحتية؛ حيث أن إتاحة المصادر المالية للجميع بسهولة ويسر يشجع على الابتكار والتطوير، فلن يستطيع المبتكر تحويل فكرته إلى ابتكار حقيقي ملموس دون التمويل المناسب، مما يؤدي إلى تطوير العملية الصناعية، ولن تتمكن الدول من تطوير البنية التحتية دون التمويل المناسب، حيث تحتاج إلى نظام مصرفي ناجح ليدعمها، وبدون البنية التحتية اللازمة لن يمكن التطوير والابتكارات في جميع المجالات، وتحقيق مستويات أعلى من الشمول المالي يتطلب أيضًا بنية تحتية لسهولة الوصول إلى البنوك، سواء فعليًا أو إلكترونيًا.
- كما يساعد الشمول المالي في تحقيق الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة، وهو الحد من عدم المساواة، حيث يهدف إلى شمول جميع أفراد المجتمع بمختلف فئاته الاقتصادية وبمختلف مستوياته التعليمية وتوزيعه الجغرافي، وإتاحة مصادر مالية لجميع الفئات؛ لإقامة المشروعات على مختلف أحجامها؛ مما يسهم في تحقيق المساواة. وأخيرًا، تنعكس أهمية الشمول المالي في الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، والذي يتمثل في عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، حيث يمثل النظام المصرفي الذي يشمل جميع فئات المجتمع الشريك الأساسي في تحقيق الأهداف من خلال توفير الخدمات المصرفية بتكاليف منخفضة ويسهل الوصول إليها؛ مما يؤدي إلى توفير مصادر دخل، سواء كان من خلال توفير مصادر مالية لتمويل مختلف المشروعات بمختلف أحجامها، أو توفير دخل مقابل المدخرات مما يدفع عجلة التنمية، فبدون نظام مصرفي ناجح يضم جميع الفئات المجتمعية لن تتمكن الدول من تحقيق التنمية المستدامة.

الاستنتاجات

1- إن مستوى الادماج المالي في العراق يعتبر منخفضاً ، إذ يُظهر الافراد تفضيلاً قوياً في التوجه صوب التعاملات النقدية وهذا يرجع الى انخفاض الثقة العامة بالقطاع المصرفي، الذي خلفته عقود من عدم الاستقرار في القطاع المالي.

2- تَغيرت طرق وأساليب المعاملات بشكل كبير بفعل القيود التي فرضتَّها جائحة كورونا على حركة الأشخاص والبضائع فكان للحلول الرقمية المتمثلة باستخدام الخدمات المالية الرقمية الى تحويل الازمة الى فرصة مما مكّن الأشخاص غير مستخدمي الخدمات المصرفية في الماضي القريب والشركات الصغيرة البعيدة عن التعامل المصرفي الى الانضمام الى النظام المالي.

3- ، ان القطاع المالي في العراق يعتبر صغير نسبياً ويسيطر عليه المصارف المملوكة للدولة إذ شكلت ما نسبتهُ 90% من كافة الأصول والودائع ، وان التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص هي أقل من 7% من الناتج المحلي الاجَمالَي ، اما أمكانية الوصول الى التمويل يعتبر احدى أكبر العقبات امام ريادة الاعمال في العراق مع نسبة قد بلغتْ 5% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ممن تلقوا قروضاً مصرفية من القطاع المالي الرسمي.

4- يحتل العراق مركز متأخر وفق بيانات البنك الدولي في الشمول المالي إذ يصنف ضمن المعدلات المنخفضة.

التوصيات

1- رقمنة التحويلات النقدية والمدفوعات وأنشاء أنظمة دفع أسرع وتمكين تحديد الهوية بالأساليب، الرقمية وتكنولوجيات اعرف عميلك الالكترونية وحماية المستهلكين من المخاطر، التثقيف المالي الرقمي طريق لتوسيع النفاذ الى الخدمات المالية.

2- النفاذ الى الخدمات المصرفية المفتوحة بشكل منظماً ومهيكلاً وآمناً وأن يشمل مبادئ توجيهية شاملة بشأن الحوكمة.

3- التنظيم الفعال مهم في عملية التحول المالي الرقمي، إذ مع وجود سياسات تنظيمية سليمة بالإمكان من أرساء وبناء وفورات الحجم وجذب الاستثمارات.

4- توفير قيادة فكرية حول استراتيجيات الشمول المالي الرقمي والابتكارات التكنولوجية.

5- توفير التطبيقات والخدمات المالية الآمنة والبنية التحتية الرقمية الموثوقة يُولد ثقة المستهلكين والهويات الرقمية، العمل على بناء القدرات لمؤسسات الاعمال والمال التي تُسهم في الشمول المالي.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

1- سالم صلاح الحسناوي. (2020). دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية..

2- سناء احمد فتوح. (2020). التعليم عن بعد : نظام تعليمي له مزاياه وعيوبه.

3- مدحت ابو النصر. (2017). *التنمية المستدامة مفهومها – وابعادها – مؤشراتها* . القاهرة : الطبعة الاولى ، المجموعة العربية للتدريب والنشر .

4- ناظم نوري الشمري. (2008). *الصيرفة الالكترونية الادوات والتطبيقات ومعيقات التوسع*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى.

5- نغم حسين نعمة. (2018). مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق. وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع.

6- نوازاد عبد الرحمن الهيتي. (2009). التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات، دولة الامارات العربية المتحدة نموذجاً. ابو ظبي: الطبعة الاولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

المقالات:

1- البنك الدولي. (2017). *قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي*. مجموعة البنك الدولي

2- صندوق النقد العربي. (2015). *متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي للدول العربية*. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية،

3- صندوق النقد العربي. (2021). *تقرير آفاق الاقتصاد العربي*. صندوق النقد العربي.

4- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (2020). *التعلم عن بعد مفهومه واداوته واستراتيجياته*. مركز الملك سلمان للإغاثة والاعمال الانسانية.

5- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (2020). *التعلم عن بعد مفهومه واداوته واستراتيجياته*. مركز الملك سلمان للإغاثة والاعمال الانسانية.